المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 07-02-2006 العـــدد : 13742
الصفحـات : 2 المسلسل : 4

خادم الحرمين يرأس جلسة مجلس الوزراء

الملك عبدالله يعبّر عن شكره وتقديره لقيادات وشعوب الدول التي شملتها جولته الآسيوية

تمديد العمل بقرار تطبيق الرسم الجمركي على الأسمنت لمدة سنة

الموافقة على انضمام المملكة إلى الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ البحريين

الرياض - و.أ.س:

■ رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر امس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي بدء الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج الزيارات الرسمية التي قام بها أيده الله لكل من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الهند واتحاد مملكة ماليزيا وجمهورية باكستان الاسلامية وما تم خلالها من مباحثات شملت العلاقات الثنائية والموضوعات الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وأسفرت عن توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية.

وعبر خادم الحرمين الشريفين عن شكره وتقديره العميقين لقيادات وشعوب تلك الدول الشقيقة والصديقة على ما قوبل به والوفد المرافق من كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال.

وقال ان ذلك يعبر عما تتسم به العلاقات بين المملكة وهذه الدول من قوة ومتانة ستزداد استمرارية ورسوخا بإذن الله بما يسهم في المزيد من الاستقرار والسلم الاقليمي وبما يعزز أواصر العلاقات وتقويتها على مختلف المستويات.

وبين معالي وزير الشؤون الاجتماعية وزير الثقافة والاعلام بالنيابة الاستاذ عبدالمحسن بن عبدالعزيز العكاس في بيانه لوكالة الانباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس أعرب بعد ذلك عن تعازيه ومواساته لجميع أسر ضحايا ركاب العبارة المصرية السلام (٩٨) التي غرقت بالبحر الاحمر سائلا الله لجميع المتوفين من جميع الجنسيات الرحمة ولأهلهم الصبر والسلوان.

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 07-02-2006
الصفحـات : 2
العـــدد : 13742
المسلسل : 4

خادم الحرمين مترئساً جلسة مجلس الوزراء (واس)

واضاف معالي وزير الثقافة والاعلام بالنيابة أن المجلس عبر عن أمل المملكة في أن تسفر العملية السياسية الجارية في العراق عن تشكيل حكومة قادرة على تحقيق وحدة العراق وسلامته الاقليمية وازدهاره وحريته بمعزل عن التدخلات الخارجية.

وفي الشأن الفلسطيني أوضح معاليه أن المجلس دعا للشعب الفلسطيني بالتوفيق والسداد لما يحقق مصالحه الوطنية.

وقال معالي الاستاذ عبدالمحسن العكاس ان المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية..

أولاً..

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ٤٠/٤٩ وتاريخ ١٤٢٦/٩/١٣هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على طلب صاحب السمو الملكي وزير الخارجية اضافة مادة جديدة إلى اتفاقية التعاون الدبلوماسي والقنصلي بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين الموافق عليها بالمرسوم الملكي رقم م/٤٣ وتاريخ ١٤٣٣/١٢/٨هـ بنصها الآتي.. «المادة التاسعة .. تشكل لجنة قنصلية ثنائية لتعزيز التعاون القنصلي بين البلدين وتعقد اجتماعاتها بالتناوب بين البلدين كلما دعت الحاجة إلى ذلك».

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثانياً..

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير التعليم العالي بشأن مشروع مذكرة تعاون في مجال نشر اللغة العربية بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة التربية والتعليم في جزر القمر قرر مجلس الوزراء تفويض معاليه أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب القمري في شأن مشروع مذكرة التعاون المشار اليها في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الاجراءات النظامية اللازمة.

ثالثاً..

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية بشأن طلب معاليه الموافقة على تمديد العمل بقرار مجلس الوزراء رقم (٨٧) وتاريخ ١٤٢٣/٤/٨هـ الخاص بتطبيق الرسم الجمركي البالغ ٥ في المائة على الاسمنت بدلا من رسم الحماية الجمركية البالغ ٢٠ في المائة وذلك لمدة سنة أخرى ابتداء من تاريخ ١٤٢٣/١٢/١هـ الموافق غرة يناير ٢٠٠٦م على أن تتحمل الدولة هذا الرسم ابتداء من ١٤٢٦/٤/٩هـ وحتى تاريخ تطبيق الرسم الجمركي المشار اليه.

ويأتي هذا القرار اعمالا لقرار القمة الخليجية الاخيرة في دورتها السادسة والعشرين المنعقدة في أبوظبي يومي ١٦ و١٧/١١/١٤٢٦هـ حول الموضوع نفسه وقد قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي..

١ - تطبيق قرار المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية سالف الذكر القاضي بتمديد فترة اعفاء الاسمنت المستورد من خارج دول المجلس من الرسوم الجمركية وذلك لمدة سنة أخرى اعتبارا من غرة ذي الحجة ١٤٢٦هـ الموافق لـ (الاول) من يناير ٢٠٠٦م.

٢ - تتحمل الدولة الرسم الجمركي البالغ ٥ في المائة على الاسمنت خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (١) على أن يطبق هذا الرسم بعد انتهاء هذه المدة.

رابعاً..

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير النقل بشأن طلب معاليه الموافقة على انضمام المملكة إلى الاتفاقية الدولية للبحث والانقاذ البحريين لعام ١٩٧٩م وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ٤٥/٥٩ وتاريخ ١٤٢٦/١٠/١٨هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى الاتفاقية الدولية للبحث والانقاذ البحريين لعام ١٩٧٩م وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

هذا وتجدر الاشارة إلى أن من أبرز معالم هذه الاتفاقية ما يلي..

١ - تلزم الاتفاقية الاطراف اتخاذ الترتيبات الضرورية لتوفير خدمات كافية للبحث والانقاذ تعنى بأمر المكروبين في البحار المحاذية لسواحلها وكذلك تجهيز وحدات الانقاذ بوسائل الاتصال والسلامة.

٢ - تلزم الاتفاقية الاطراف اقامة نظام ابلاغ يطبق ضمن أي اقليم للبحث والانقاذ يقع في نطاق مسؤوليتها.

٣ - يجوز لأي طرف الانسحاب من الاتفاقية في أي وقت بعد انقضاء خمس سنوات على بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة لذلك الطرف.

خامساً..

وافق مجلس الوزراء على تعيين علي بن ابراهيم بن عبدالعزيز البكري على وظيفة «مدير عام الشؤون الادارية والمالية» بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الاقتصاد والتخطيط.